دور الهيئات المحلية في دعم وترقية الصادرات

دراسة حالة اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات الصادرات– تبسة

The role of local bodies in supporting and promoting exports Case study of the state committee charged with monitoring and monitoring export operations - Tebessa

منصر عبد العالي[1]، حليمي يسين[2]

[1] جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة (الجزائر)، abdelali.menaceur@univ-tebessa.dz

[2] مديرية التجارة وترقية الصادرات – تبسة (الجزائر)، yassinehelimi12@gmail.com

تاريخ الاستلام :2023/12/07 تاريخ القبول:01 /2024/03 تاريخ النشر:2024/03/08

ملخص: في إطار ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيقا للهدف المسطر من طرف الدولة بالتوجه نحو التصدير، من خلال تنفيذ السياسة الجديدة المنتهجة والتي تتمحور أساسا حول ضرورة العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات والعمل على الرفع من قيمة الصادرات من خلال جملة من الآليات.

حيث تم إنشاء لجان ولائية لمتابعة الصادرات تضم الفاعلين الاقتصاديين في مجال التصدير، يهدف عملها محليا على إرساء ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين بدعمهم وتحديد الصعوبات ومعالجة العراقيل التي تواجههم ومرافقتهم بتسهيل مختلف الإجراءات والتسهيلات الجبائية والجمركية والبنكية وعبر مختلف المعابر الحدودية ومن مختلف السلطات والهيئات العمومية.

كلمات مفتاحية: اللجنة الولائية، الصادرات، ترقية ودعم الصادرات.

Abstract: Within the framework of promoting exports outside the hydrocarbon sector and to achieve the goal set by the state to move towards export, through implementing the new policy adopted, which mainly revolves around the necessity of working to promote exports outside of hydrocarbons and working to raise the value of exports through a number of mechanisms.

State committees have been established to follow up on exports, including economic actors in the field of export. Their work locally aims to establish an export culture among economic operators by supporting them, identifying difficulties, addressing the obstacles they face, and accompanying them by facilitating various tax, customs, and banking procedures and facilities across various border crossings and from various authorities and public bodies.

Keywords: State Committee, Exports, Promotion and Support of Exports.

JEL Classification Codes: F13, Q37.

المؤلف المراسل: منصر عبد العالي (abdelali.menaceur@univ-tebessa.dz).

1. مقدمة:

سعت الجزائر إلى تنويع تجارتها الخارجية وزيادة حجمها من خلال تنويع الصادرات والخروج من نفق الصادرات النفطية وأحادية التصدير الذي طال أمده، وذلك من خلال القيام بعديد الإصلاحات الإقتصادية الجذرية منذ التسعينيات بداية بالتوجه الرأسمالي ودخول اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وما صاحبه من إجراءات بخلق هيئات عمومية لمرافقة للأعوان الاقتصاديين الجزائريين المهتمين بالتصدير في إطار تشجيع الصادرات بتقديم مزايا وتسهيلات وإعانات في شكل تحفيزات جبائية وجمركية وغيرها.

وفي إطار كل هذه الإجراءات التنظيمية والمؤسساتية التي إستحدثتها الجزائر لترقية التجارة الخارجية على المستوى الوطني والمحلي، لمرافقة ودعم مختلف المصدرين وترقية القطاعات المصدرة خارج المحروقات والسهر على تطبيق سياسة الدولة في مجال تنويع الصادرات، قامت وزارة التجارة وترقية الصادرات بإنشاء لجان ولائية عبر مختلف الولايات من أجل المتابعة الميدانية لعمليات التصدير، والتي يترأسها مدير التجارة تحت إشراف السيد الوالي وتضم العديد من الفاعلين والهيئات العمومية، والتي أصبحت مهامها وضع التنفيذ لتوصيات الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الإقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الهدف المسطر من طرف السلطات العليا الرامي إلى زيادة حجم الصادرات 05 مليار دولار نهاية 2021.

- **مشكلة الدراسة**

تدور مشكلة الدراسة حول تحديد دور الهيئة المحلية المتمثلة في اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير من خلال مجموعة آليات مختلفة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل:

- **ما هو دور اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير في دعم وترقية الصادرات بولاية تبسة؟**

- **التساؤلات الفرعية**

- ما هي مهام اللجنة الولائية؟ ومن هم أهم أعضائها؟
- ما هي أهم آليات اللجنة الولائية في دعم وترقية الصادرات؟

- هل أثرت اللجنة الولائية على حجم الصادرات المحلية؟

- **فرضية الدراسة**

تعمل اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير لولاية تبسة في دعم وترقية الصادرات بمرافقة المنتجين والمصدرين من خلال آليات وأدوات تشمل عديد الأنشطة التي تخدم التصدير.

- **أهداف الدراسة**

- التعرف على هيئات محلية بخلاف تلك الوطنية والمكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير؛
- تحديد أهم الأدوات والآليات المستخدمة من قبل اللجنة المحلية في دعم وترقية الصادرات بالولاية؛
- التطرق إلى واقع التصدير بالولاية وتطوره في السنوات السابقة من خلال عمل هذه اللجنة المحلية.

- **منهج الدراسة**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بهدف جمع البيانات والحقائق التي تتعلق بطبيعة الموضوع، معززا بجانب تطبيقي تم فيه دراسة حالة عمليات التصدير بولاية تبسة من طرف الاعوان المحليين خلال سنوات 2021 إلى 2023 ودور اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير.

2. النظام الداخلي للجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير– تبسة

يهدف النظام الداخلي لتحديد تركيبة ومهام وصلاحيات اللجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين بولاية تبسة، ويشمل هذا النظام: (**مديرية التجارة، مارس 2021، الصفحات 01–04**)

1.2 نشأة اللجنة الولائية وتشكيلتها

أنشأت اللجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين بولاية تبسة تبعا للتعليمة وزارة التجارة رقم 461 المؤرخة في 09 مارس 2021 المتضمنة إنشاء لجان محلية لدعم المصدرين وبموجب القرار الولائي رقم 467 المؤرخ في 17 مارس 2021.

وتتشكل اللجنة من ثلاث أطراف رئيسية: (**القرار رقم 467، مارس 2021، صفحة 01**)

- **الرئيس:** والمتمثل في مدير التجارة وترقية الصادرات كممثل عن السيد والي الولاية؛
- **الأعضاء الممثلين:** وهم أعضاء دائمين في الاجتماعات ويمثلون الإدارات والهيئات العمومية المعنية بالتصدير في حدود صلاحياتها والتي يمكن أن تساهم فيه، وهم مدراء أو ممثلين عن (المجلس الشعبي الولائي، مديريات النقل، الصناعة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، المصالح الفلاحية، الطاقة، الضرائب، مفتشية أقسام الجمارك، وغرفتي التجارة والصناعة، والصناعات التقليدية، الفرع المحلي للسجل التجاري، ورؤساء جمعيات المصدرين وجمعيات أو إتحاديات التجار والحرفيين، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية للإستثمار)؛
- **الأعضاء الآخرين:** هم أعضاء يمكن للجنة أن تستعين بهم يمكنهم وبحكم كفاءته وأن يساعدوها في أعمالها.

2.2 مهام اللجنة الولائية

- العمل على إرساء ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين؛
- دعم المتعاملين الإقتصاديين المنتجين والمصدرين ومرافقتهم الفعلية والميدانية؛
- إحصاء الإنشغالات والصعوبات والعراقيل والتحديات التي تواجه المتعاملين الإقتصاديين المصدرين وتذليلها وحلها أو رفعها للوصاية المركزية لمعالجتها إن إقتضى الأمر؛
- العمل على توفير فرص للجمع بين المنتجين والمصدرين والتنسيق بينهما بما يتيح فرص التكامل؛
- دعوة الخبراء الإقتصاديين لتأطير ندوات تكوين المتعاملين المصدرين؛
- متابعة عمليات التصدير بإحصاء كل عمليات التصدير من حيث النوع الكم القيمة والنوع؛
- المشاركة في إعداد وإقامة التظاهرات (ملتقيات وأيام دراسية ومعارض) المتعلقة بمجال التصدير؛
- المساهمة في إثراء مشاريع القوانين المتعلقة بالتصدير.

3.2 تسيير اللجنة الولائية

- **رئيس اللجنة الولائية**

- يترأس جلسات اللجنة ويتابع تنفيذ القرارات الصادرة عن إجتماعات اللجنة؛
- التنسيق بين أعضاء اللجنة لتذليل الصعوبات وإزالة العوائق التي تواجه المتعاملين المصدرين؛
- الإشراف على إعداد برنامج الإجتماعات وجدول الأعمال ومحاضر الإجتماعات ورفعها للوصاية والسلطات الولائية للعرض والمتابعة؛
- يعرض على اللجنة جميع النصوص والتوجيهات التي تصدر في إطار تنظيم هذه النشاطات؛
- الإشراف على تحضير وإقامة الملتقيات والأيام الدراسية والتظاهرات ذات العلاقة بالتصدير.

- **أمانة اللجنة الولائية**

توكل مهام أمانة اللجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين لمديرية التجارة وترقية الصادرات، كما يمكن أن تخول بعض مهام أمانة اللجنة لأي جهة أخرى ذات صلة بموضوع الإجتماع إن إقتضت الحاجة والضرورة.

وتتكفل أمانة اللجنة القيام بالمهام التالية:

- تحضير جدول أعمال اللجنة ودعوة أعضائها للإجتماع؛
- تحرير محاضر الإجتماعات وإرسالها إلى أعضاء اللجنة؛
- إستقبال إنشغالات المتعاملين وإقتراحاتهم وكذا أعضاء اللجنة ذات الصلة بموضوع التصدير؛
- إعداد تقرير دوري عن نشاط اللجنة ومدى تطبيقها للقرارات المتخذة ورفعه للسلطات الولائية والقطاعية والمركزية.

- **عقد الإجتماعات**

تجتمع اللجنة مرة واحدة كل 03 أشهر بدورتها العادية وبدورة إستثنائية كلما دعت الضرورة بناء على طلب من الرئيس أو بطلب من ثلثي أعضائها، ولا تصح إجتماعاتها عقب الإستدعاء الأول إلا إذا حضرها أكثر من نصف أعضائها وإذا لم يكتمل النصاب تستدعى مرة ثانية في أجل أقصاه ثمانية (08) أيام وتصح مداولاتها مهما يكن عدد الحاضرين، كما تخذ اللجنة قراراتها

بأغلبية المصوتين من الأعضاء وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، كذلك يمكن لممثلي الجمعيات تقديم الإقتراحات حسب الموضوع.

3. آليات اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير– تبسة

تسهر اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير لولاية تبسة على متابعة ومرافقة مختلف المنتجين والمصدرين من خلال عديد الآليات متمثلة في مجموعة أنشطة ممارسة من قبلها بمختلف الفاعلين فيها كل حسب دورها، ومن أهم هذه الأنشطة: (**اللجنة الولائية، 2023**)

1.3 الإجتماعات الدورية

حرصت مديرية التجارة بإعتبارها رئيسا لهذه اللجنة على عقد عديد الإجتماعات لمناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بمجال دعم وترقية الصادرات بالولاية، هذه الإجتماعات خصصت حسب ما يطرح من مواضيع تشمل المشاكل والعوائق التي يعاني منها مجال التصدير في الولاية وتقديم حلول والتسهيلات بذلك والسهر على اقتراح مزيد من المقترحات لتشجيع التصدير المحلي، خاصة أن الولاية تتوفر على معبر حدودي (المعبر الحدودي بوشكبة) يوفر عديد المزايا في مجال الاستيراد والتصدير ومن جهة أخرى عدد مصدرين معتبر ومؤسسات وطنية قادرة على التصدير، ومن أهم النقاط التي تم تناولها في أهم إجتماعات اللجنة لسنوات 2021 إلى 2023 وتأثيرها على مجال دعم وترقية الصادرات في الولاية، والتي شملت:

- **دراسة واقع التصدير بالولاية**

تم من خلال مختلف الإجتماعات الإشارة إلى محدودية نشاط المتعاملين الناشطين في مجال التصدير وحاجة المتعاملين الى المرافقة والتوعية بالإمتيازات والتسهيلات المقدمة لهم لتشجيعهم على التصدير وكذا النصوص القانونية المنظمة لعمليات التصدير.

- **دراسة عوائق وصعوبات التصدير**

تم مناقشة عديد المشاكل التي تؤثر على التصدير المحلي عى غرار:

– مشكل تحرير شهادة المنشأ لفائدة المتعاملين المحليين التي تنجز على المستوى المركزي؛

- عدم تفعيل قوانين الإمتيازات الموجهة للمصدرين خاصة المادية والجبائية؛
- غموض الإمتيازات التي يوفرها صندوق دعم وترقية الصادرات لدى المتعاملين وحاجتهم للتأطير؛
- عوائق دخول وتنقل المركبات بدول الجوار مما يصعب إجراءات النقل ويرفع تكاليف التصدير.

- **اقتراح الحلول ورفع الإنشغالات**

تم من خلال عقد الإجتماعات الدورية الخروج بعديد التوصيات ورفع مختلف الإنشغالات، مثل:

- ضرورة مراجعة قوانين الإمتيازات خاصة المادية والجبائية وذلك لتجاوز أثرها على غرار ضريبة الوقود (Taxe du carburant) التي يترتب عنها ثقل أعباء نقل السلع والبضائع؛
- ضرورة التدخل لتفعيل محتوى الإتفاقيات الدولية خاصة المتعلقة بترخيص دخول وتنقل المركبات داخل دول المغرب العربي لاسيما تونس وفق ما يسهل إجراءات النقل وتخفيض نفقات التصدير؛
- تحديد هدف تعمل اللجنة على تحقيقه وبلوغه حتى يكون معيارا في تقييم مردودها؛
- الإتفاق على ضرورة التكثيف من إجتماعات اللجنة وإثمار قراراتها ميدانيا وواقعيا؛
- إثراء نشاط اللجنة وتنظيمها بإقتراح إنشاء موقع أو صفحة بمواقع التواصل الإجتماعي أو بريد إلكتروني لها يستعمل في تنسيق العمل وتداوله؛
- برمجة الأيام الإعلامية والدراسية مرفوقة بأبواب مفتوحة ومعارض لفائدة كل المتعاملين الإقتصاديين خاصة المنتجين والمصدرين بهدف التوعية بالإمتيازات المقدمة لهم في مجال التصدير وكذا الحقوق الجبائية، لتقريب وجهات النظر وفرص التعاون بين المتعاملين المنتجين والمصدرين.

2.3 تنظيم التظاهرات الإعلامية

لقد ساهمت مختلف الإجتماعات التي نظمتها اللجنة في تنظيم وبرمجة أيام إعلامية ودراسية مختلفة ومعارض لفائدة كل المتعاملين الإقتصاديين خاصة المنتجين والمصدرين.

- **تنظيم أيام إعلامية**

تم الحرص على تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية حول مجال دعم وترقية الصادرات، حيث تحدد محتواها من خلال جملة الإنشغالات المشتركة التي يطرحها مختلف المتعاملين والتي تتطلب مشاركة هيئات

إدارية مختلفة وتنسيق عملها للإجابة عن هذه الإنشغالات، وذلك بمشاركة مختلف المتعلمين الاقتصاديين في مجال الإنتاج والتصدير وأصحاب المهن الحرة على غرار المحاسبين ومحافظي الحسابات والمصرحين الجمركيين ومن خلال تحضير مداخلات ومطويات متعددة شملت عمليات الرقابة والمرافقة التي يمكن أن يستفيد منها المصدرين ومختلف الامتيازات والتسهيلات الجمركية والجبائية وشهادة المنشأ والتسهيلات المقدمة في جانب التموين بالمواد الطاقوية ضمن إجراءات تخفيف أعباء النقل الخاصة بالتصدير، وخدمات دراسة الأسواق في مرافقة المصدرين وولوج الأسواق الخارجية، وكذا تحضير دليل عملي للتصدير يوضع تحت تصرف المتعاملين بهدف التعريف بإجراءات التصدير ومرافقتهم، مع محاولة التنسيق مع المؤسسات الجامعية.

- **تنظيم التظاهرات التجارية**

تم تنظيم عديد التظاهرات المحلية بمشاركة مختلف الهيئات المحلية والجمعيات والمنتجين والفلاحين وذلك في شكل صالونات لعرض المنتجات أو أبواب مفتوحة على مستوى مقر مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية تبسة، خصصت لتحسيس مختلف المتعاملين (منتجين ومصدرين) للمشاركة وحضور هذه التظاهرات، وذلك لغرض التعريف بالمنتجين وبالإنتاج المحلي وإتاحة فرصة للجمع بين المتعاملين المنتجين والمتعاملين الناشطين في مجال التصدير (كمقدمي خدمات) والوقوف على مختلف إنشغالات هؤلاء المنتجين وتقريب وجهات النظر مع المصدرين والتنسيق بينهم بما يمكن من تحسين المنتجات وفقا للمواصفات العالمية التي ينقلها المصدرين من المنتجين الأجانب للمنتجين المحليين، وإتاحة فرص التعاون بينهم بعقد إتفاقيات تجارية بين المصدرين والمنتجين لتصدير منتجاتهم وتبادل الآراء والأفكار وتقديم فرص للمنتجين ليصبحوا مصدرين، وقد نظمت هذه المعرض سواء داخل مقر المديرية أو في أماكن عرض مناسبة على غرار جامعة تبسة وغيرها.

حيث تم الوقوف من خلال هذه التظاهرت في الوقوف على إحصاء 37 متعامل إقتصادي كمنتجين محليين عرضت بها عديد المنتجات وشملت:

- المنتوجات الصناعية (16 متعامل): إسمنت، زيوت المركبات، بلاط رخامي، آجور، مفروشات، أدوات الزينة، مواد التنظيف، مواد الزينة، مستخلصات زيتية نباتية، أثاث منزلي ومكتبي ...؛
- المنتوجات الغذائية (21 متعامل): زيت الزيتون، أجبان، حليب ومشتقاته، عسل طبيعي مصنع، شوكولاطة، مستخلصات غذائية أخرى، مشروبات غازية ومياه معدنية غير غازية.

وقد خصصت بعض الأبواب المفتوحة داخل مقر المديرية لأنواع معينة من المنتجات المحلية على الأبواب المفتوحة حول إنتاج وتصدير زيت الزيتون ومشتقاته الذي يعد من المنتجات التي تميز المنطقة بإحصاء 05 معاصر لمتعاملين اقتصاديين محليين، وقد تم من خلال هذه المعارض تحديد منتوجات معين تختار ضمنها لتعيينها كمنتوجات نموذجية تحظى بالعناية بهدف زيادة حجم إنتاجها وتحسين نوعيتها وإعتماده كمعلم للولاية ووجهة للتصدير.

3.3 مرافقة المتعاملين المصدرين

تم مرافقة مختلف المتعاملين المصدرين المحليين من خلال التكفل بإنشغلاتهم المتعدد المتعددة عن طريق مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية تبسة، من خلال:

- **المرافقة الميدانية**

تسهر اللجنة بجميع أعضائها على المساهمة في تشجيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها في عمليات التصدير خاصة المحلية منها من خلال العمل على توفير الفرص للجمع بين المنتجين والمصدرين والتنسيق بينهما بما يتيح مجال للتعاون، ومن جهة أخرى مرافقة المنتجين المصدرين للمشاركة في المعارض الدولية، وقد خصصت اللجنة عديد اللقاءات للإستماع لإنشغالات مختلف المنتجين والمصدرين، وتم فيها مناقشة:

- كيفية مرافقة المؤسسات المحلية المنتجة لتصدير منتوجاتها بدل الإعتماد على الوسطاء؛
- العائق الذي حال دون تمكن بعض المتعاملين من الحصول على تصريح النشاط الذي تمنحه البلدية (رخصة الاستغلال) بإعتبارهم يملكون وحدات إنتاجية كمؤسسات مصنفة؛
- الصعوبات التي يواجهها المصدرين في تأشير شهادة المنشأ لدى سفارات الدول المستوردة؛

- صعوبات إستخراج شهادة المنشأ من الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة على المستوى المركزي؛
- مشكلة الوكالات البنكية في توطين مجموعة من الفواتير (تحديد العدد)؛
- عوائق إستغلال لنسبة الصادرات من العملة الصعبة المقدرة بـ 20% وتحويلها إلى إستثمارات؛
- الصعوبات المسجلة في نقل البضائع المصدرة والناجمة عن تطبيق نظام الشعاع الجمركي؛
- الصعوبات التي تواجه المتعاملين في تبرير نفقات عمليات التصدير بما يمكنهم من تحديد قيمة حقوقه من العملة الصعبة.

وقد تم إقتراح جملة آليات لتمكين مختلف الأعوان والمؤسسات المحلية المنتجة من دخول مجال التصدير ومعالجة مختلف الاشكاليات والمعيقات وكذا والوقوف الميداني على بعض عمليات التصدير، منها:

- ضرورة إنفتاح المؤسسات المحلية المنتجة على الأسواق الخارجية (خاصة الليبية والتونسية)؛
- تكوين أعوان المؤسسات حول آليات إكتشاف الأسواق الخارجية وكيفية دخولها والمنافسة؛
- المصاريف الجمركية (TPD) هي مصاريف جبائية محددة من الهيئات المعنية بموجب نصوص قانونية لا يمكن الإعفاء منها إلا بموجب نصوص قانونية تصدر من السلطات المركزية؛
- مرافقة وتحفيز المؤسسات المحلية للبحث عن الأسواق الخارجية المتاح دخولها وتوفير المرافقة وتيسير إجراءات التصدير أمامها بما ينمي حصتها في السوق الخارجية مع التأكيد على تطوير العمل على إتمام صفقات التسويق لمتعاملي الشقيقة ليبيا (على غرار مؤسسة اسمنت تبسة)؛
- أن النسبة المتعلقة بحصة 20% من العملة الصعبة الناتجة عن إيرادات التصدير محددة بموجب قوانين المالية ولا يمكن محليا بزيادة نسبتها غير أنه يمكن التصرف فيها حسب رغبة المتعامل؛
- تأشيرة شهادة المنشأ لدى سفارات الدول المستوردة خلال عمليات التصدير هو إجراء من شأنه حفظ حق الملكية الصناعية للدولة الجزائرية كما أنه إجراء يمكن المتعامل الإقتصادي من الإستفادة من مختلف الإمتيازات التي تدخل في إطار الإتفاقيات الدولية القارية والجهوية والثنائية الهادفة لتنمية التجارة الخارجية، غير أنه يمكن للمتعامل في شخصه أو عن طريق تنظيمهم المهني

الإتصال بوزارة الخارجية لطرح إنشغالاتهم وطلب تذليل العوائق التي تواجههم في مجال الصادرات على مستوى الدول المستوردة؛

- أن عملية توطين لمجموعة فواتير التصدير لا تلقى أي صعوبات لدى الوكالات البنكية، أما إثبات المصاريف الملحقة بعملية التصدير يجب أن يبرر بالوثائق الإثباتية المعترف بها؛
- هناك مجموعة من الأنظمة والآليات المتاحة للمتعاملين من قبل المصالح الجمركية لإستغلالها في إيداع ومعالجة ملفاتهم على غرار الأنظمة الجمركية الإقتصادية وإجراءات الرفع السريع والتي تمكنهم من ربح الوقت وتدنية نفقات معالجة ملفات التصدير الخاصة بهم؛
- الإشراف الميداني على عمليات تصدير بعض المنتجات المصنعة محليا من خلال المعبر الحدودي والوقوف على وضعية المعبر وتجهيزه، بحضور مختلف اعضاء اللجنة والهيئات الرسمية الأخرى.

- **معالجة الإنشغالات**

يتم بصفة دورية تلقي انشغالات وشكاوى مختلف المنتجين والمصدرين المحليين التي تعيقهم ضمن نشاط التصدير، والتي تعالج على مستوى مديرية التجارة وترقية الصادرات للولاية، اذا لم يتطلب الأمر إجتماع اللجنة وذلك بمراسلة الجهات المعنية ومساعدة المتعاملين بإتخاذ الإجراءات اللازمة رفقة الهيئات المسؤولة، ومن هذه الإنشغالات إستفسارات من طرف الناشطين في مجال التصدير حول:

- كيفيات الإستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة لقيمة السلع الموجهة للتصدير والتي تم خلالها مراسلة مديرية الضرائب للإستعلام عن الإمتيازات الجبائية الموجهة لفائدة المتعاملين المصدرين وخاصة الإستفادة من شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وقد تم الإجابة وتوجيه المتعاملين أنه بإمكانهم الحصول بصفة لاحقة من الحسم في الحقوق الجبائية يكافئ نسبة أو قيمة الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للبضاعة الموجهة للتصدير، حيث لابد من توفر شروط تخص من يطالب بهذا الإجراء في كل سنة عند تسليم الرخصة السنوية للشراء بالإعفاء من تحديد الإستفادة من الشراء بالإعفاء في حالة متعامل يمارس فقط نشاط التصدير يستفيد المتعامل مباشرة من شهادة الشراء بالإعفاء من الحسم على

الرسم للقيمة المضافة طبقا لقوانين الجبائية خاصة للمواد 29 و30 من قانون الرسم على رقم الأعمال أو إعتماد صيغة إسترداد الرسم المنصوص عليه في المادة 50 مكرر من نفس القانون؛

- عوائق إستخراج شهادة المنشأ للمنتوجات المنتجة محليا المعنية بالتصدير والتي اصبحت تستخرج على المستوى المركزي بالغرفة الوطنية للتجارة والصناعة مما سبب في عوائق للمصدرين، وقد تم مراسلة المصالح المركزية (الوزارة والمديرية العامة للتجارة الخارجية) للتدخل لدى الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة لتيسير إجراءات إستخراج شهادة المنشأ وجعلها محلية؛
- مشكلة الحصول على مواد أولية لتحضير طلبيات صفقة تصدير، والتي تم خلال مراسلة تم مراسلة مديرية التجارة المعنية للتدخل لدى المؤسسة العمومية المنتجة للمواد الأولية وتمكين المتعامل من الحصول عليه لتسريع تحضير طلبيته.

4. إنجازات (تأثير) اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير– تبسة

لقد سعت اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير لولاية تبسة بمختلف الآليات التي سطرتها من دعم مختلف المصدرين المحليين على عبر المعبر الحدودي للولاية (بوشبكة) والذي يحوي مفتشية إقليمية للتجارة، حيث سعت اللجنة في محاولة لترقية الصادرات خلال سنتي 2022-2023 مقارنة بسنة 2021 التي تأسست فيها اللجنة وكانت بداية تفعيل نشاطها كان خلال سنة 2022 حيث سعت خلال هذه السنوات من خلال الأنشطة إلى تنفيذها ومرافقة المصدرين بتحقيق إنجازات معتبرة أثرت على تطور حجم الصادرات للمتعاملين الاقتصاديين المحليين الذي ينشطون في مجال التصدير.

1.4 واقع حجم الصادرات للمتعاملين المحلين للولاية خلال سنة 2021

الجدول 01: واقع حجم الصادرات للمتعاملين المحلين للولاية عبر المعبر الحدودي بوشبكة لسنة 2021

الأشهر	المنتجات المصدرة	الكمية (الطن)	القيمة الاجمالية (دج)	الجهة المستوردة	عدد عمليات التصدير
جانفي	–	–	–	–	–
فيفري	–	–	–	–	–
مارس	–	–	–	–	–

أفريل	–	–	–	–	–
ماي	حديد (أسلاك حديدية للربط)	30	2.072.761,70	تونس	01
جوان	–	–	–	–	–
جويلية	–	–	–	–	–
أوت	–	–	–	–	–
سبتمبر	–	–	–	–	–
أكتوبر	–	–	–	–	–
نوفمبر	–	–	–	–	–
ديسمبر	حديد (أسلاك حديدية للربط)	23	1.122.297,13	تونس	01
المجموع	**01 مصدر**	**53**	**3.195.058,83**	–	**02**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مديرية التجارة وترقية الصادرات، **حصيلة النشاط لسنة 2021**، مكتب التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية، تبسة، جانفي 2022.

من الجدول رقم (01): يتضح أن عمليات التصدير الخاصة بالمتعاملين المحليين خلال 2021 عبر المعبر الحدودي للولاية كانت متوقفة تماما ولم تشهد سوى عمليتين (02) فقط خلال شهري ماي وديسمبر فقط طيلة العام من طرف مصدر وحيد، حيث بلغ حجم الصادرات 53 طن فقط من مادة الحديد عبارة عن اسلاك ربط (Fil d'attache) بقيمة اجمالية تقدر بـ: 3.195.058,83 دج.

حيث أن عمل اللجنة لم يكن مفعلا خلال هذه السنة ولم تقم بأي مبادرات بعد، نظرا لكونها في مرحلة تأسيس وضبط لمختلف آليات العمل الخاص بها والتنسيق بين مختلف المصالح والهيئات العمومية، غير أن مرحلة عملها بدأت أواخر السنة وهوا ما إنعكس على سنتي 2022 و2023 كون هذا المجهودات تحتاج وقت لترسيخ هذه الثقافة وتحشيع مختلف المتعاملين لولوج مجال التصدير بتقديم مختلف التسهيلات لهم.

2.4 تأثير إنجازات اللجنة على حجم الصادرات للمتعاملين المحلين للولاية خلال سنة 2022

الجدول 02: تطور حجم الصادرات للمتعاملين المحلين للولاية عبر المعبر الحدودي بوشبكة لسنة 2022

الأشهر	المنتجات المصدرة	الكمية (الطن)	القيمة الاجمالية (دج)	الجهة المستوردة	عدد عمليات التصدير
جانفي	–	–	–	–	–
فيفري	–	–	–	–	–
مارس	–	–	–	–	–

أفريل	–	–	–	–	–
ماي	–	–	–	–	–
جوان	–	–	–	–	–
جويلية	–	–	–	–	–
أوت	حديد (أسلاك حديدية للربط)	20	1.061.668,62	تونس	01
سبتمبر	آجـور أحمر	279.8	915.369,28	تونس	01
	إسمنت	247.86	1.438.865,22	تونس	01
	حديد (أسلاك حديدية للربط)	20	99.410,62	تونس	01
أكتوبر	إسمنت	685.20	**3.263.902,24**	تونس	01
نوفمبر	حديد (أسلاك حديدية للربط)	55	**2.732.194,55**	تونس	01
	بسكويت	45.38	**721.973,67**	ليبيا	02
	إسمنت	269.20	**1.624.580,37**	تونس	01
	آجـور أحمر	270.80	**905.724,77**	تونس	01
ديسمبر	–	–	–	–	–
المجموع	**06 مصدرين**	**1893,24**	**12.763.689,34**	**–**	**10**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مديرية التجارة وترقية الصادرات، **حصيلة النشاط لسنة 2022**، مكتب التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية، تبسة، جانفي 2023.

من الجدول رقم (02): يتضح أن عمليات التصدير الخاصة بالمتعاملين المحليين لم تعرف حركة خلال الـ 07 أشهر الأولى من سنة 2022 وذلك راجع إلى وجود 06 مصدرين فقط، ونقص المبادرة من المتعاملين في ظل نقص المعرفة بعمليات التصدير وما تشوبها من آليات وهو ما حاولت اللجنة تأطيره.

غير أنه في بقية الأشهر شهدت عملية التصدير تزايد كبير بداية من شهر أوت من مختلف المواد والمنتجات (حديد، آجـور أحمر، إسمنت، بسكويت) رغم أن عدد عمليات التصدير بلغت 10 عمليات فقط وحجم الصادرات كان بـ 1893 طن أي بقيمة 12.763.689,34 دج، وهذا راجع إلى التردد من قبل بعض المؤسسات الوطنية مثل شركة الاسمنت ومؤسسة الأجور والتي وجدت تأطير خلال هذا الفترة وما يليها من قبل اللجنة الولائية وتشجيع لبداية التصدير وبحجم عمليات أكبر، بالتنسيق مع مختلف الأجزة والهيئات العمومية لتقديم كل التسهيلات كمديرية التجارة، الضرائب، والجمارك وغيرها.

كذلك فإن عمليات التصدير كانت تقريبا كلها متوجهة لدولة تونس برغم وجود أسواق دولية أخرى يمكن التصدير إليها، وهذا بسبب ضعف دراسة الأسواق في هاته الدول وانتظار الطلبيات دون أي مبادرة.

3.4 تأثير إنجازات اللجنة على حجم الصادرات للمتعاملين المحلين للولاية خلال سنة 2023

الجدول 03: تطور حجم الصادرات للمتعاملين المحلين للولاية عبر المعبر الحدودي بوشبكة لسنة 2023

الأشهر	المنتجات المصدرة	الكمية (الطن)	القيمة الاجمالية (دج)	الجهة المستوردة	عدد عمليات الصدير
جانفي	بلاط	187.50	**2.098.306,04**	ليبيا	01
	إسمنت	662.68	**4.113.865,05**	تونس	01
	آجـور	150	**426.572,07**	تونس	01
فيفري	إسمنت	1840.922	**16.534.031,39**	تونس	04
	إسمنت	500	**2.466.018,00**	ليبيا	01
	حديد (أسلاك حديدية للربط)	20	**1.015.526,65**	تونس	01
مارس	إسمنت	2860.94	**16.404.859,07**	تونس	04
	حديد (أسلاك حديدية للربط)	20	**1.030.172,82**	تونس	01
	بلاط	187.50	**2079809,53**	ليبيا	01
	بسكويت + يقطين	131.47	**2563557,56**	ليبيا	02
أفريل	يقطين	100	**1.302.476,10**	تونس	01
	حلويات	33.60	**2.294.971,09**	ليبيا	02
	حديد (أسلاك حديدية للربط)	25	**1.312.902,65**	تونس	01
ماي	حديد (أسلاك حديدية للربط)	25	**1.324.513,02**	تونس	01
	كلينكر	1000	**4.198.037,74**	ليبيا	01
	يقطين	60	**789.888,43**	تونس	01
	آجـور + شبكة ترابية	487.60	**2.321.590,53**	تونس	02
	آجـور	426.88	**1.493.996,59**	تونس	01
جوان	حديد (أسلاك حديدية للربط)	25	**1.298.517,65**	تونس	01
	آجـور أحمر	1119.76	**3.637.518,39**	تونس	04
	آجـور أحمر+ شبكة ترابية	1041.85	**5.947.164,77**	تونس	05
	إسمنت	1743.78	**11.126.480,19**	تونس	03
	إسمنت + كلينكر	1000	**5.007.033,52**	ليبيا	02
جويلية	آجـور	**800**	**2.666.885,83**	تونس	02

	إسمنت	**794.66**	**5.237.276,07**	تونس	01
	إسمنت + كلينكر	**2000**	**9.894.442,30**	ليبيا	02
	آجـور أحمر	904.80	**2.471.628,77**	تونس	02
	حلويات تقليدية	40.72	**1.158.174,48**	تونس	01
أوت	آجـور أحمر	1173.40	**4.885.482,09**	تونس	04
	آجـور + شبكة ترابية	521.12	**2.510.869,39**	تونس	03
	إسمنت + كلينكر	2500	**13.023.930,52**	ليبيا	04
سبتمبر	إسمنت + كلينكر	1500	**7.868.338,69**	ليبيا	03
	حلويات تقليدية	37.672	**1.578.004,74**	تونس	01
	آجـور أحمر	800.40	**2.644.165,43**	تونس	03
	آجـور	754	**2.071.155,75**	تونس	02
المجموع	**09 مصدرين**	**25836,413**	**146.798.162,91**	/	**70**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مديرية التجارة وترقية الصاردات، **حصيلة الصادرات الشهرية من جانفي إلى سبتمبر 2023**، مكتب التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية، تبسة، 2023.

من الجدول رقم (03): يتضح أن عدد المتعاملين الممارسين لنشاط التصدير على مستوى الولاية قد تزايد من سنة 2022 بـ 06 مصدرين إلى 09 مصدرين في 2023، نظرا لحجم التحفيز الذي تلقته هاته الفئة والمساعدات والتوجيهات على مستوى كل الاصعدة تجارة– ضرائب– جمارك– المعبر الحدودي وغيرها، وهو ما أثر بشكل كبير جدا على تطور عدد عمليات التصدير من مجرد 10 عمليات خلال سنة 2022 إلى 70 عملية أي بـ 07 أضعاف وهو حجم كبير جدا لم يشهده المعبر الحدودي من قبل متعاملي الولاية رغم حجم التسهيلات التي تمنح فيه لكل المصدرين في الجزائر وليس المحليين فقط.

ومن جهة أخرى هذه العمليات المتزايدة في عمليات التصدير أثرت على تطور حجم الصادرات حيث تطور الحجم الإجمالي من (1893 طن) سنة 2022 إلى (25836 طن) سنة 2023 بنسبة زيادة أكثر 1200% أي بحجم 13 ضعف، وهو حجم كبير جدا تبرره قيمة الصادرات التي انتقلت من (12.763.689,34) سنة 2022 إلى (146.798.162,91) سنة 2023 أي بمقدر 1.2 مليار سنتيم إلى 14.6 مليار سنتيم ما يعني تطور كبير وملحوظ يعكس حجم المجهودات المبذولة من طرف اللجنة، وهذا فقط إلى غاية نهاية شهر سبتمبر مما يعني أن الصادرات ستكون أكبر في نهاية السنة.

كذلك فإن الآليات المستخدمة من طرف اللجنة الولائية من خلال مجموعة الأنشطة المتعددة لفائدة مختلف المتعاملين الاقتصاديين المنتجين والمصدرين على غرار المؤسسات الوطنية المنتجة والتي تميز المناخ الاقتصادي للولاية، ومنها شركة الاسمنت تبسة التي حظيت بمرافقة فعالة من اللجنة ومساعدات من المصالح المتعددة من أجل زيادة حجم صادراتها من مادة الاسمنت أو المادة الاولية الكلينكر حيث تطورت عملياتها التصديرية بشكل كبير جدا من سنة 2022 إلى 2023، كذلك مؤسسة الآجور في الولاية وكذا بعض المصدرين الخواص للحديد كلها صدرت كمنتجات تعتبر مواد أولية موجهة لدول الجوار تونس وليبيا خاصة في ظل اعادة التعمير الذي تشهده الشقيقة ليبيا، كذلك سنة 2023 شهدت تصدير بعض المنتجات الجديدة من الحلويات واليقطين وشبكات ترابية (GABION).

كل هذه المواد والحجم المتزايد في عدد العمليات وتضاعف قيمة الصادرات بأحجام كبيرة مع التوجه اكثر نحو دول ليبيا وعدم التوقف عند دولة تونس فقط، كلها تعتبر على مساعي اللجنة ومجهوداتها الكبيرة خلال سنتي 2022 و2023.

5. إختبار الفرضية:

تم تأكيد صحة الفرضية حيث أن اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات التصدير لولاية تبسة تعمل على مرافقة مختلف المنتجين والمصدرين من خلال عديد الآليات والأدوات متمثلة في مجموعة أنشطة ممارسة من قبلها بمختلف الفاعلين فيها كل حسب دوره منها عقد الإجتماعات الدورية لمعالجة مختلف الاشكاليات المتعلق بواقع التصدير في الولاية ومرافقة المتعاملين المصدرين المحليين وكذلك تنظيم مختلف التظاهرات الإعلامية التي تخدم التصدير من معارض وصالونات وأبواب مفتوحة.

6. خاتمة:

تعد اللجنة الولائية المكلفة بالسهر ومتابعة عمليات الصادرات لولاية تبسة إحدى اهم اللجان الولائية الناشطة في هذا الصدد، كون الولاية تتميز بمعبر حدودي تمر من خلاله مختلف السلع والخدمات وكذلك ما يمز الولاية من مؤسسات وطنية منتجة وأعوان اقتصاديين خواص، حيث سعت اللجنة إلى تفعيل مجموعة آليات للمساهمة في دعم وترقية المصدرين المحليين.

وبناءا على ما تقدم يمكن حوصلة أم نتائج الدراسة في:

- وضعت الجزائر عديد الهياكل والهيئات المكلفة بدعم وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين على القيام بكل الخطوات اللازمة للتصدير؛
- تسهر اللجنة الولائية على مرافقة ودعم مختلف المنتجين والمصدرين من خلال معالجة الإنشغالات والصعوبات والعراقيل والتحديات التي تواجههم بواسطة عديد الآليات متمثلة في مجموعة أنشطة منها عقد الإجتماعات الدورية المتعلقة بواقع التصدير في الولاية ومرافقة المصدرين المحليين وكذا تنظيم التظاهرات الإعلامية التي تخدم التصدير من معارض وصالونات وأبواب مفتوحة؛
- خلال سنة 2021 يتضح نقص عمليات التصدير من خلال عمليتين (02) فقط من طرف متعامل وحيد بحجم 53 طن فقط من مادة الحديد عبارة عن اسلاك (Fil d'attache) بقيمة تقدر بـ: 3.195.058,83 دج، والتي توضح توقف المبادرات التصديرية من طرف المتعاملين المحليين الذين لم يلقوا التشجيع الكافي والتسهيلات الضرورية للدخول في مجال التصدير؛
- سعت خلال سنتي 2022-2023 إلى تكثيف الجهود في محاولة لترقية الصادرات من خلال مختلف الآليات والأنشطة بمرافقة المصدرين على المستوى المحلي عبر المعبر الحدودي للولاية إلى تحقيق إنجازات معتبرة أثرت على تطور حجم الصادرات للمتعاملين المحليين الناشطين في مجال التصدير؛
- شهدت سنة 2022 نقص كبير في عمليات التصدير خاصة في 07 أشهر الأولى حيث وصل عدد المصدرين المحليين في السنة إلى 06 مصدرين، تمت خلالها 10 عمليات تصدير فقط بحجم بـ 1893 طن من المنتجات والمواد متمثلة (حديد، آجور أحمر، إسمنت، بسكويت) وصلت قيمتها الإجمالي إلى 12.763.689,34 دج؛
- تزايد عدد المصدرين المحليين خلال سنة 2023 من 06 إلى 09 مصدرين، بواقع 70 عملية تصدير وبحجم 25836 طن إنتقلت فيه قيمة الصادرات من 1.2 مليار سنتيم إلى 14.6 مليار

سنتيم في نهاية شهر اكتوبر لسنة 2023، ما يعكس حجم المجهودات المبذولة من اللجنة في مساعدة المصدرين على كل الاصعدة تجارة، ضرائب، جمارك والمعبر الحدودي وغيرها.

وبالإضافة إلى ما تم حوصلته من نتائج، يمكن تقديم مجموعة توصيات منها:

- يجب على اللجنة الولائية رسم إستراتيجية على المدى البعيد لدعم وترقية الصادرات من خلال إعطاء رعاية خاصة للقطاعات التي تحقق صادرات عالية ودعم القطاعات التي تمتلك الولاية فيها مزايا تنافسية كالفلاحة والصناعات الانتاجية وكذلك الإستخراجية للتركيز عليها مستقبلا؛
- إعطاء أهمية للمنتجين المحليين وتشجيع إستثماراتهم من أجل دعم المنتوج المحلي في سعي نحو زيادة حجم الصادرات من المنتجات المحلية؛
- تخصيص رعاية خاصة للمصدرين المحليين الخواص أصحاب الإمكانيات المحدودة بمنحهم مزيد من الامتيازات والتسهيلات خاصة في جانب شهادة المنشأ والتعاملات البنكية والجمركية؛
- تحرير القطاع الخاص في الولاية لمجالي الإنتاج والتصدير وتشجيعه أكثر وإزالة جميع العوائق والعراقيل التي تواجهه لأنه الأقدر على التأقلم مع مختلف المتغيرات الدولية في مختلف الأسواق؛
- منح اللجنة مزيدا من الدعم والصلاحيات التنظيمية وزيادة تعاونها مع مختلف الجهات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد بإجراء دراسات مشتركة في مجال تقنيات التصدير ودراسة الاسواق العالمية وتكوين لمختلف الإطارات والمصدرين؛
- يجب توجه اللجنة الولائية نحو إقامة وتنظيم تظاهرات تجارية تجمع المنتجين والمصدرين المحليين والأجانب (تونس وليبيا) بهدف خلق فرص التعاون والتكامل وعقد إتفاقيات مشتركة لتبادل الإمكانيات والخبرات؛
- منح دور أكثر عالية لغرفة التجارة والصناعة وكذا المنظمات والجمعيات المهنية الخاصة بالمتعامين ضمن اللجنة الولائية بما يمنحها فرصة لتقديم إقتراحاتها، ووضع آليات تتوافق وإحتياجات المتعاملين بمجال تطوير الإنتاج وترقية الصادرات.

7. قائمة المراجع:

- اللجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية. (2023). **تقارير مجموعة الإجتماعات لسنوات (من 2021–2023)**. تبسة : مديرية التجارة ورقية الصادرات.
- قرار رقم 467، المؤرخ في 17 مارس 2021. (مارس 2021). **المتضمن إنشاء للجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين بولاية تبسة**. تبسة : عليمة وزارة التجارة رقم 461 المؤرخة في 09 مارس 2021 المتضمنة إنشاء لجان محلية مكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير.
- مديرية التجارة و.ت.ص. (مارس 2021). **النظام الداخلي للجنة الولائية المكلفة بالسهر والمتابعة الميدانية لعمليات التصدير وكذا مرافقة المتعاملين المصدرين بولاية تبسة**. تبسة: مكتب التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية.
- مديرية التجارة وترقية الصادرات. (جانفي 2022). **حصيلة النشاط لسنة 2021**. تبسة: م مكتب التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية.
- مديرية التجارة وترقية الصادرات. (جانفي 2023). **حصيلة النشاط لسنة 2022**. تبسة: مكتب التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية.
- مديرية التجارة وترقية الصاردات. (2023). **حصيلة الصادرات الشهرية من جانفي إلى سبتمبر 2023**. تبسة: مكتب التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية.